

الأزمة الاقتصادية والطرق الممكنة لمعالجتها

رائد عبد الزاق القمودي

1. مقدمة:

في ظل الاختلالات الهيكلية المزمنة بالاقتصاد الليبي ، الناشئة عن اعتماده ، بشكل شبه كامل، على الموارد الهيدروكربونية غير المتجددة، كمصدر وحيد للدخل.

ونتيجة لما استجد من متغيرات خارجية أدت إلى انخفاض أسعار النفط والغاز، ومتغيرات أخرى داخلية أدت إلى انخفاض مستويات الانتاج .

تمر ليبيا اليوم بمرحلة حرجة ، يشكل فيها تحدي الاستدامة المالية ، أكثر من أي وقت مضى، التحدي الأكبر أمام متخذ القرار على صعيد الاقتصاد الكلي، فالدولة أمست مهددة بالافلاس الوشيك إن لم يتم اتخاذ إجراءات مالية صارمة تحد من نزف الانفاق الحكومي وتراكم الدين العام.

وهذه الإجراءات المالية يجب أن يصاحبها إجراءات أخرى، لا تقل أهمية، على صعيد السياسات النقدية و التجارية، فالأزمة لا تقتصر فقط على العجز المتزايد بالموازنة و تراكم الدين العام ، بل هناك جانب آخر ، لا يقل خطورة ، ألا وهو العجز المتزايد بميزان المدفوعات الناتج عن اختلال الميزان التجاري وما ترتب عنه من استنزاف لاحتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي.

وتحاول هذه الورقة إيجاد حلول حقيقية للخروج من الأزمة الحالية، وذلك وفق منهجية العمل والمراحل التالية:

1.مرحلة التشخيص: حيث يتم تحديد الاشكاليات الاقتصادية القائمة، وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية المعمول بها على المستوى المالي و النقدي والتجاري.

2. مرحلة وصف المعالجات: حيث يتم اقتراح التدابير والسياسات الاصلاحية بهدف معالجة الاشكاليات الاقتصادية القائمة.

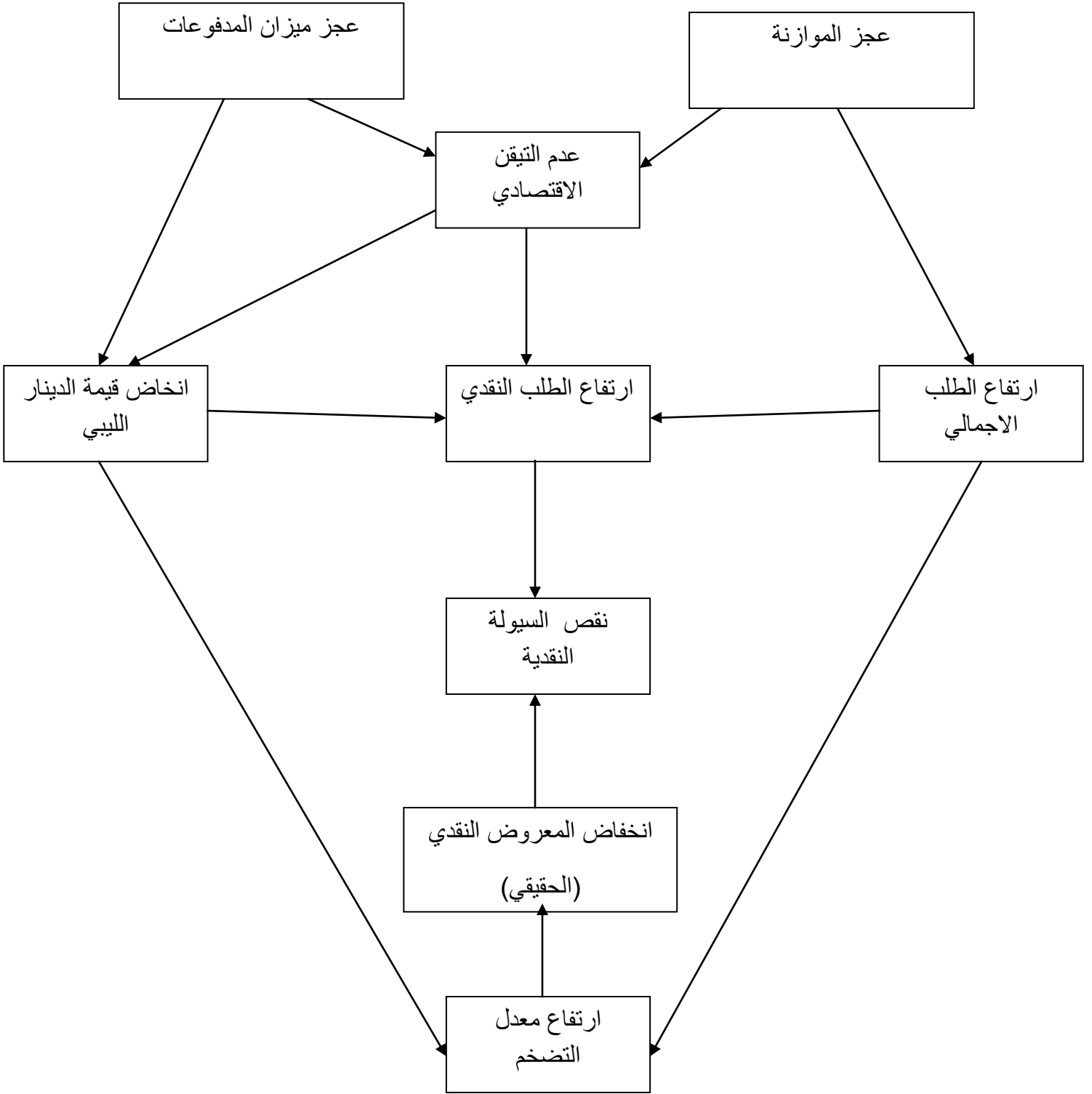
2. أسباب المشكلة (التشخيص):

أ. المشهد العام:

يمكن تصنيف أغلب ما يعانيه الاقتصاد الليبي من اشكاليات تحت إطار مشكلتين جذريتين ألا وهما عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، ما يعرف في الأدبيات بالعجز المزدوج Twin Deficit . وقد أدى التزايد المستمر لهذا العجز المزدوج، إلى رفع درجة عدم التيقن الاقتصادي Economic Uncertainty وخلق دوامة تنازلية Downward Spiral من التداعيات السلبية ، يظهر منها على السطح مشكلة السيولة وانخفاض القدرة الشرائية، ولكن كما هو موضح في الشكل (1) فإن ذلك هو فقط الجزء المنظور من جبل الجليد .

وعليه فإنه من الضرورة بمكان أن يتم تشخيص الأزمة بشكل كامل دقيق يؤخذ فيه بعين الاعتبار تداخل مختلف العوامل وتأثيرها وتأثرها ببعضها البعض، حتى يتسنى لصانع القرار اتخاذ حزمة متكاملة من التدابير على المستوى الكلي ، وبتنسيق زمني Sequencing ملائم ، بالشكل الذي يضمن تحقيق حلول مستدامة للخروج من هذه الدوامة.

الشكل رقم (1)



فمشكلة نقص السيولة هي نتيجة مباشرة لانخفاض المعروض النقدي الحقيقي (العرض النقدي الاسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار) من جهة وارتفاع الطلب على النقد الناجم عن ارتفاع درجة عدم التيقن بالإضافة إلى الأسباب الأخرى (المضاربة والمعاملات) من جهة أخرى.

والتضخم بدوره هو نتيجة مباشرة لانخفاض قيمة الدينار الليبي ، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب الكلي الناجم عن التوسع في الانفاق العام. وانخفاض قيمة الدينار الليبي هو نتيجة لزيادة العجز بالميزان التجاري، والعجز بالميزان التجاري كما هو معروف يتناسب طرديا مع التوسع في الانفاق العام.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج التالي:

1. لا يمكن حل مشكلة السيولة دون حل مشكلة التضخم، وحل مشكلة التضخم يتطلب حل مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي.

2. حل مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي يتطلب تخفيض العجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، والعجز بميزان المدفوعات يتطلب تقليص العجز بالموازنة (الناجم عن اقفال الموائى وانخفاض مستويات التصدير).

3. وذلك لا يمكن أن يتم في ظل الانقسام السياسي وعدم التوافق بين الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي.

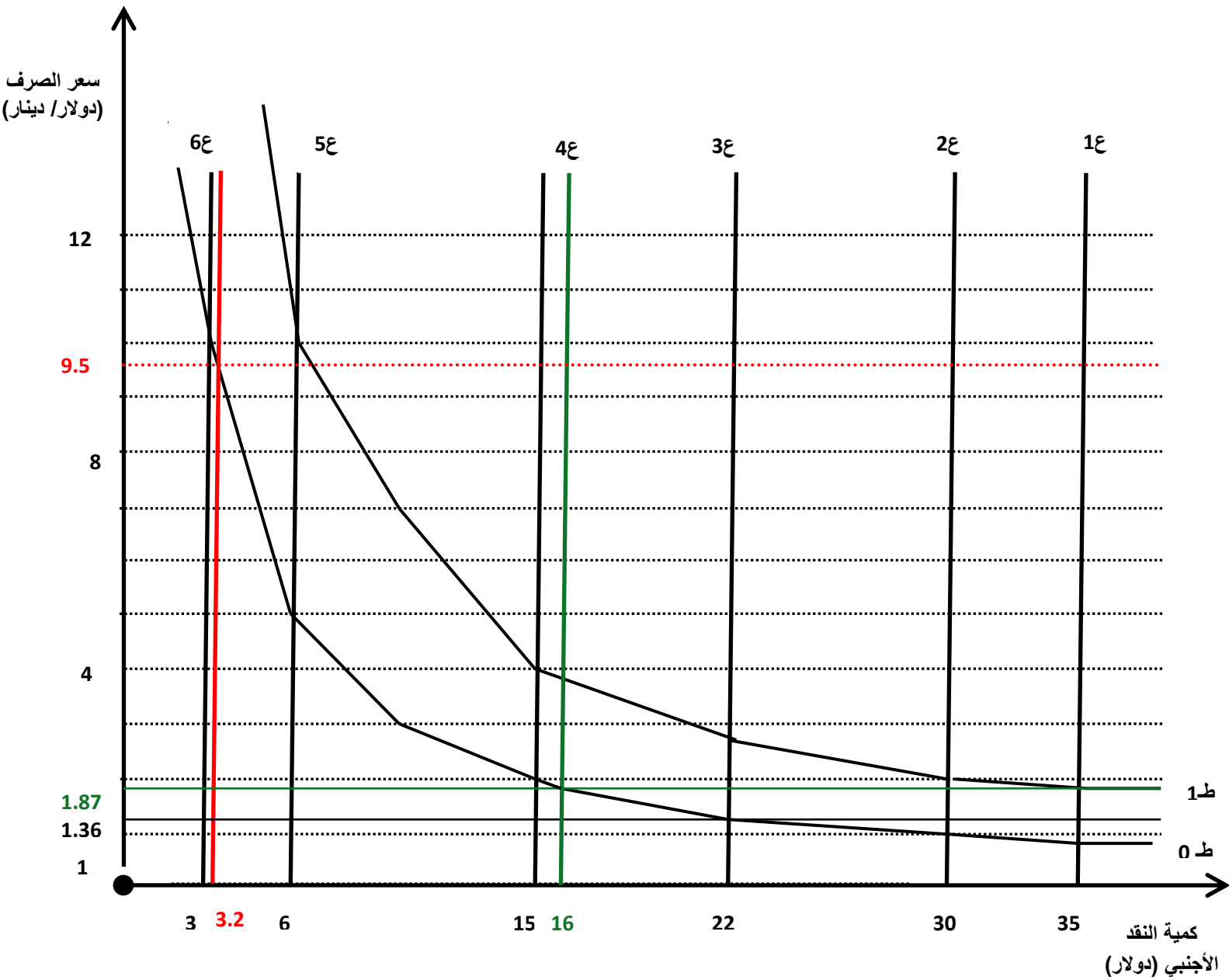
ب. سوق العملة:

يتم تحديد سعر صرف الدينار الليبي كغيره من العملات وفق آلية العرض والطلب المعروفة ، ويمثل السعر التوازني (سعر السوق) السعر الذي تتساوي عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي.

ويتمثل جانب العرض من السوق في الصادرات، بينما تمثل الواردات جانب الطلب على النقد الأجنبي. وعليه فإن منحنى العرض عديم المرونة تقريبا نظرا لكون النفط يشكل أكثر من 95% من الصادرات، وسعر بيع النفط كما هو معروف يتم تحديده في البورصة العالمية ، ولا يتأثر بأي حال من الأحوال بسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار أو غيره.

أما بالنسبة لمنحنى الطلب فهو يمثل قيمة الاستهلاك الخارجي من الدخل (الواردات وهي تمثل أكثر من 85% من سلة المستهلك الليبي وتبلغ حوالي 30 مليار دينار ليبي سنويا) ، لكل مستوى سعر صرف.

يمثل سعر الصرف الحالي في السوق الموازي (9.5 دينار مقابل الدولار) السعر الحقيقي الذي تتساوي عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقد الأجنبي، ولا يمكن رفع قيم الدينار الليبي إلا من خلال كميات مناسبة من النقد الأجنبي .



4. المعالجات والإجراءات:

1. تقليص العجز المتوقع لميزانية 2018 من خلال تحديد سقف للانفاق العام، بحيث لا يتجاوز حاجز الـ 34 مليار دينار (24 مليار دولار) على أقصى تقدير، توزع على النحو التالي:

الميزانية التقديرية	أبواب الصرف
20	المرتبات و ما في حكمها
4	النفقات التسييرية
4	النفقات التنموية
6	الدعم

ويجب أن يتم ذلك بالتوازي مع إدخال حزمة التوصيات التالية حيز التنفيذ بشكل فوري (وإيجاد آلية فاعلة لتحصيل الإيرادات السيادية، وإعادة النظر في سياسات الدعم بشكل فوري، وتأجيل قرارات الإفاد والبعثات الدراسية، وإعادة النظر في البعثات الدبلوماسية، وإيجاد حلول جذرية لشركات القطاع العام، وتأجيل دفع علاوة الأبناء والعائلة، وإعادة النظر في السياسة التجارية لوقف إغراق السوق المحلي، وأخيرا و ليس آخرا إعادة النظر في آلية العلاج في الخارج).

2. فرض ضريبة أزمة على الباب الأول بمقدار 1% على كل مئة دينار من إجمالي قيمة المرتب، وذلك من شأنه توفير 2 مليار دينار من مصروفات الباب الأول.

3. إلغاء الدعم السلعي و الاستعاضة عنه بآلية أخرى أكثر كفاءة وفعالية و بنفس التكلفة (6 مليار دينار).

4. إعادة النظر في سياسة سعر الصرف في ضوء الاحتمالات المتوقعة لمستويات الانتاج اليومي

من النفط الخام كما هو موضح بالجدول المرفق:

الاحتياطيات المتبقية	متوسط العجز	العجز			المصرفيات	الإيرادات السنوية			سعر الصرف	الانتاج اليومي (مليون برميل)
		60\$	50\$	40\$		60\$	50\$	40\$		
(**42)- متوسط العجز		60\$	50\$	40\$		60\$	50\$	40\$		
25.1	16.9	15.6	16.9	18.4		8.4	7.1	5.6	1.30	
26.9	15	13.3	15	16.9		10.7	9.0	7.1	1.65	0.30
34	8	2.6	6	15.4		21.4	18	8.6	2.00	
33.4	8.6	5.5	8.6	11.7		18.5	15.4	12.3	1.30	0.65
37.5	4.5	0.5	4.5	8.4	*24	23.5	19.5	15.6	1.65	
41	1	-4.4	0.4	5		28.4	23.6	19	2.00	
39.2	2.8	-3.7	0.9	5.6		27.7	23.1	18.4	1.30	
47.3	-5.3	-11.1	-5.4	0.6		35.1	29.4	23.4	1.65	1.00
53.5	-11.5	-18.6	-11.6	-4.4		42.6	35.6	28.4	2.00	

*24 مليار دولار هي قيمة الميزانية المقترحة (34 مليار دينار ليبي).

** 42 مليار دولار هو مجموع احتياطيات النقد الاجنبي مضافا إليها رصيد المجنب (60 مليار دينار).

حيث أنه في حال تصدير 300000 برميل فقط يوميا فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث عجز تبلغ متوسط قيمته 16.9 مليار دولار، وبالتالي عدم قدرة الدولة على تمويل انفاقها الحكومي للسنوات القادمة دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، ويعتبر هذا السيناريو هو الأكثر تشاؤما ضمن قائمة الاحتمالات الممكنة ، وهذا يتطلب من الدولة تغيير سعر الصرف لتقليص متوسط العجز المتوقع.

وفي المقابل فإن أكثر السيناريوهات تفاؤلا هو الوصول إلى حل بخصوص الانتاج خلال ثلاثة أشهر على حد أقصى ما سيؤدي عودة الانتاج إلى الطاقة الانتاجية الكاملة خلال ستة أشهر وبالتالي الوصول إلى متوسط سنوي 1 مليون برميل يوميا ، وفي هذه الحالة فإن متوسط العجز سيكون 2.8 مليار دولار ، والدولة ستكون قادرة على تمويل انفاقها العام للسنوات القادمة دون اللجوء للاقتراض الخارجي، أو انخفاض قيمة الدينار الليبي.

3. تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال فرض و تطبيق نظام تعرفه جمركي صارم للحد من استيراد السلع المتوفرة محليا أو غير الأساسية، و الحد من استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

4. البدء في إعادة هيكلة شاملة للقطاع العام تهدف إلى تخفيض عدد الموظفين الحكوميين إلى 600 ألف موظف فقط (10% من عدد السكان) مقارنة بعدد يقدر بمليون و ثلاثمائة ألف موظف حاليا ، وذلك بدوره سيخفض مصروفات الباب الأول بنسبة لا تقل عن 50% أي حوالي 12 مليار دينار ليبي.

5. توفير آلية فعالة لضخ النقد الأجنبي اللازم لتعزيز قيمة الدينار الليبي و القضاء على السوق

الموازي، وذلك وفق الضوابط التالية:

- أن لا تقل كمية النقد المتاحة من النقد الاجنبي بالسوق عن 15 مليار دولار.

- أن يتم ضخ هذه الكميات في صورة 12 مليار اعتمادات مستندية ، و3 مليار دولار كمخصصات

لأرباب الأسر.

- أن يتم جدولة التدفقات النقدية لهذه الكميات على مدار السنة القادمة بحيث تكون الكمية المتاحة من

النقد الأجنبي متساوي في كل ربع من أرباع السنة.

- أن يتم تفعيل أسلوب الاقتناع الأدبي كأحد أهم أدوات السياسة النقدية المتاحة، وذلك من خلال

الاعلان عن الإطار الزمني لهذه التدفقات ، و إتخاذ كل ما يلزم من إجراءات تنفيذية لتوفيرها في

الوقت المحدد لها ضمن سياسة نقدية واضحة ومحددة المعالم ، ما سيؤدي بدوره إلى خفض

مستويات عدم التيقن و الحد من عنصر المضاربة في الطلب على النقد الأجنبي.